ملاحظات	ہے۔ دینار	المحكوم فلس	نوع الجرم	الاسم	تاريخ الحكم	رقم الحكم
		70.	سير	محمد مصطفى عبد الكريم	74/ 9/10	0784
	1	1	صحة	محمد حسين على		0101
	۵	70.	سير	محمد حسين عطا		14.1
	١	1	صحة		74/ 8/47	4843
	٥	70.	سير	محمد قاسم ايداح		**
	Y	40.	V	محمد على حمد صالح الاسد		1444
	٥	70.	4	محمد فایز حسین		{ YY }
	٥	70.	11	محمد عبد الرزاق الحنة		9777
	٨	٤١٠	at.	محمد محمود أحمد	l.	0700
	٥	Y0.	"	محمد مصطفى ابو غوش	_	7777
	٥	70.	u,	محمد علي حسين قاسم		۵۷۸۹
		Y0.	u	محمود سليم عبد الله		۸۰۲۵
	٥	701	α	مصطفى محمد حمزه الترك	77/1./ 7	7777
	6	70.	باعة	مصطفى محمد حسين		
	٥	70.	سير	مصطفي محمد عويس	1 .	P13a
	۵	70.	4	موسى أحمد فلاح	1	
	0	70.		موسی محمود ایوب	77/ 4/74	7.70
	4	10.	حرف	مصطفى احمد خميس		
	٥	70.	سير	عمر عطا احمد	1	۸۹۹۹
	0	Y0.	4	عمر عطا احمد		
		Y0.		نور الدين حسن الفار		1
		701		وصني عبد الكريم بكري	17/ 4/1	2147
	٥	40.		وليد علي احمد أبو عمارة	14/ A/40	2977
	٥	70.		ياسين رضوان ياسين	77/ 4/77	۱۳۸۵
	٥	70.	.	يوسف موسى المجدلاوي	74/ 4/41	2102
		i]]	يوسف موسى المجدلاوي		
	•	10.	J "	رو دو وي ۱۰۰۰ دو		•

ملاحظات	م ہے۔ دینار		نوع الجرم	الاسم	4
	٥	40.	سير	محمد مصطفى عبد الكريم	٦٢
	١	1	صحة	محمد حسين علي	77
	۵	40.	سير	محمد حسين عطا	77
	١	111	حبحة	محمد مفلح	77
	٥	40.	سير	محمد قاسم ايداح	77
	٧	40.	(/	·	74
	٥	40.	4	محمد فايز حسين	٦٢
	٥	40.	ú	محمد عبد الرزاق الحنة	77
	٨	£1.	ıţ	محمد محمود احمد	
	٥	Y0.	"	محمد مصطفى ابو غوش	77
	۵	40.	К	محمد علي حسين قاسم	77
	٥	40.	u	محمود سليم عبد الله '	
	٥	40.	α	مصطفى محمد حمزه الترك	71
	٥	40.	باعة	مصطفى محمد حسين	77
	٥	40.	سير	مصطفي محمد عويس	71
	۵	40.	a	موسى احمد فلاح	۱۲۱
	٥	70.	¢	موسى محمود ايوب	
	۳	10.	حرف	مصطفى احمد خميس	
	٥	40.	سير	عمر عطا احمد	٦

تصحيح خطأ

نشر اسم أحد المساهمين في شركة اتحاد باصات العاصمة المدعو غويلب الشيبانى في العدد ١٦٣٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٩/٧٠ خطأ حيث ورد اسمه ذياب خليل الشيباني .

الموافق ١٦ كانون الاول سنة ١٩٦٢ م. العدد ١٦٥٧ عمان : الاحد ٢٠ رجب سنة ١٣٨٢ ه.

1079 قرار رقم (٢١) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين 1041 . أمر دفاع رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٢ 1044 قرار اعفاء من الرسوم الجمركية 1044 مجلس النقد الاردني 3401 امر اناطة صادر عن وزير الداخلية 1048

قرار رقم (۲۱)

صــادر من الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٢/٩/٦ رقم ض ١٢٩٨٧/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص الفقرة (ك) من المادة الثامنة من قانون ضريبة الدخل لسنة ٩٥٤ وبيان ما اذا كان بدل ايجاز الارض الزراعية او اجر مثلها يعتبران من الدخل الخاضع لضريبة الدخل ام من المعفى منها .

وبعد الاطلاع على كتاب مدير ضريبة الدخل الموجه لوزير المالية بتاريخ ٩٦٢/٩/١٨ والاستدعاء المرفق به وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان الفقرة (ك) من المادة الثامنة من قانون ضريبة الدخل رقم ١٢ لسنة ٩٥٤ تنص على ما يلي (يعفى من الضريبة الدخل الناتج عن الاعمال الزراعية او تربية المواشي) .

وحيث ان عبارة (الاعمال الزراعية) الواردة في هذا النص وردت مطلقةولم تخصص بالاعمال الزراعيةالمباشرة فهي لذلك تجرى على اطلاقها وتشمل الاستغلال الزراعي المباشر وغير المباشر .

وحيث ان اجر المثل الذي يحصل عليه صاحب الارض الزراعية مقابل اغتصابها من الغير انمــــا هو في الواقع تعويض عن حقه في استعال الارض او استغلالها فهو يأخذ حكم الناتج الذي يتأتى له من الاستعال والاستغلال بالمعنى المشار اليه آنفا وذلك لأغراض الاعفاء من الضريبة .

اما ما جاء في البند (و) من الفقرة الاولى من المادة الخامسة من نفس القانون من ان بدلات ايجـــار اية ارض وسائر الارباح الناشئة عنها تعتبر من الدخل الخاضع للضريبة فانه وان كان هذا النص قـــد ورد مطلقا بحيث يشمل بدلات ايجار الارض الزراعية وغير الزراعية ، الا ان هذا المطلق لا يجري على اطلاقه لورود دليل التقييد نصا وهو ان الفقرة (ك) من المادة الثامنة المطلوب تفسيرها اعتبرت الدخل الناتج عن الاعمال الزراعية عامة معفاة من الضريبة ولهذا فان الارض المقصودة في البند (و) هي الاراضي غير الزراعية .

هذا ما نقرره بالأكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره ,

صدرني ١٩٦٢/١١/٢٥

عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص الديوان الخاص الديوان الخاص الديوان الخاص الديوان الخاص الديوان الخاص الديوب وزارة المالية المستشار الحقوقي عضو عكمة التمييز عضو عكمة التمييز الدخل ارئاسة الوزراء الماس خوري موسى الساكت على مسار

المخالفية

لا شك انه لغايات تفسير المعنى الذي تنطوي عليه عبارة الدخل الناتج عن الاعمال الزراعية المنصوص عنهابالفقرة (ك) من المادة (٨) من قانون ضريبة الدخل رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤ لا بد من تحديد مفهوم المصدر الذي يتأتى منه الدخل المذكور في ضوء جميع مصادر الدخل الاخرى بصورة عامة ، سواء اكانت معفاة من الفريبة ام غير معفاة ذلك انه من الأمور المتعارف عليها اقتصاديا ان جميع مصادر الدخل تنحصر على وجه التحديد فسيها يصيب عوامل الانتاج منفصلة او مجتمعة من مقابل او تعويض في عملية الانتاج . وعوامل الانتاج وما يصيبها من مقابل (دخل) هي

- ١ الارض وما يصيبها من مقابل فهو بدل الايجار .
- ٢ ـــ العمل (الجهد) وما يصيبه من مقابل فهو الأجر .
 - ٣ ـــ رأس المال وما يصيبه من مقابل فهو الفائدة .
- ٤ ـــ التنظيم وادارة الاعمال وما يصيبها فهو الربح .

وعلى هذا الاساس فان بدل الايجار والأجر والفائدة والربح وما في حكمها وما يتجمع او يتوفر منها مع الوقت تعتبر المصادر الوحيدة لجميع انواع اللخل وجميع انواع الضرائب. ولكن لكل مصدر من هذه المصادر خصائص ومميزات تجعله يختلف عن المصادر الاخرى بحيث يمكن رداي نوع من الدخل الى المصدر الذي تأتي منه . فالربح هو ما يصيب صاحب المصلحة الذي يقوم باستعمال عوامل الانتاج الاخرى وجمعها وتنظيمها وادارتها للانتاج بعد ان يكون قد تحمل ضمن تكاليفه نفقات الحصول على عوامل الانتاج المذكورة التي يستعملها في الحقل الذي يعمل فيه من بدلات ايجار للاراضي واجور للعمل وفوائد أس المال . واما الدخل من بدلات ايجار الاراضي فيرد الى مايصيب الارض كأحد عوامل الانتاج الاربع المذكورة آنفا . وهذا النوع من الدخل يختلف كثيرا عن الدخل الذي ينتج عن الاعمال الزراعية والذي هو من قبيل الربح الذي ينجم لصاحب المصلحة عن استعمال جميع عوامل الانتاج من ارض وعمل ورأس مال وتنظيم انتاجي .

كذلك يمكن رد كل نوع من انواع الدخل الخاضع للضريبة بمقتضى احكام المادة الحسامسة من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٤ ، وكل نوع من انواع الدخل المعنى من الضريبة بمقتضى احكام المسادة الثامنة منه الى مصدر او آخر من مصادر الدخل المعينة ضمن البنود (١-٤) السابقة وبيان عامل الانتاج الذي يرجع اليه . فالدخل من بدل ايجار الارض يعود لصاحب الارض بينها يعود الدخل الذي ينتج عن الاعمال الزراعية لصاحب المصلحة الذي يتعاطى اعمال الزراعة سواء اكان صاحب الارض ام لم يكن وذلك نتيجة لاستعماله جميع عوامل الانتاج التي يؤدي استغلالها الى الربح الذي هو بمثابة الدخل الذي ينتج في هذه الحالة والذي يعتبر الدخل المعنى بالاعفاء وفقا لاحكام الفقرة (ك) من المادة الثامنة من قانون ضريبة الدخل . وهذا الربح او الدخل الذي ينتج عن الاعمال الزراعية لا يتأتى الا نتيجة لتفاعل جميع عوامل الانتاج في حين ان الدخل من بدل ايجار الارض لا يرد الا لعامل واحد فقط من عوامل الانتاج ويعود لصاحب الارض . يضاف الى ذلك ان تعريف لفظة الارض في قانون ضريبة الدخل قد جاء شاملا لجميع انواع

Wo In Co. 1.

الارض دون استثناء حيث حددت المادة الثانية من القانون المذكور معنى الارض بانها الارض على اختلاف انواعها والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة فيها واي قسم من البحر او الشاطىء او النهر واي حق او منفعة او ارتفاق في اية ارض او میاه او علیها استعملت او استغلت کلها او بعضها .

مما تقدم يستنتج بان الدخل من بدلات الجار الاراضي (الزراءية او غير الزراعية) الذي يخضع للضريبة وفقا لاحكام البند (و) من الفقرة الأولى من المادة الحامسة من نفس القانون هو غير الدخل الناتج عن الاعمــــال الزراعية والمعفى من الضريبة بموجب الفقرة (ك) من المادة الثامنة من القانون المذكور بدليل ان كل نوع من هذين النوعين من الدخل يعود لمصدر مختلف من مصادر الدخل وعامل مختلف من عوامل الانتاج التي يعود اليها النوع الاخر .

ولما كان اجر المثل وفقاً للمادة (٤١٤) من المجلة هو الاجرة التي قدرها اهل الخبرة الخالون عن الغرض فانه يعتبر من قبيل بدل الايجار ويخضع للضريبة على اساس مماثل وفقاً لاحكام البند (و) من الفقرة الأولى من المسادة الخامسة التي يخضع للضريبة بموجبها الدخل الذي يتأتى من بدلات ايجار اية بناية (صناعية او غير صناعية) او ارض والفوائد والاقساط وسائر الارباح الناشئة عنها . وكما هي الحالة بالنسبة للدخل من بدلات ايجار الاراضي فان الدخل من اجر المثل يرد الى ما يصيب الارض من مقابل كاحد عوامل الانتاج ولا يرد الى الدخل الذي يتأتى من الاعمال الزراعية والمعفى من الضريبة بمقتضى احكام الفقرة (ك) من المادة الثامنة من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٤ .

واما اذا اعتبر الدخل من بدلات ايجار الاراضي الزراعية ضمن الاعفاء المقصود بالدخل الناتج عن الاعمـــال الزراعية على اساس أن المقصود بهذه العبارة والارباح التي يدرها الاستغلال الزراعي بجميع مظاهره سواء اكانت هذه الارباح فاتجة عن تأجير الارض الزراعية او استعالها من قبل صاحبها استعمالا مباشرًا او غــــير ذلك من الانواع التي اصطلح على تسميتها بالارباح الزراعية عامة ٥ فان ذلك يعني ان الاعفاء المذكور يشتمل على اعفاء انواع اخرى من الدخل الذي يعتبر بصورة غير مباشرة ضمن الارباح التي يدرها الاستغلال الزراعي ، كالمدخل من تأجير الادوات والآلات التي تستغل في الزراعة ، والدخل من الاجور والرواتب التي تدفع للعال والموظفين الزراعيين .

عوامل الانتاج بينما ثرد الاجور والرواتب الى ما يصيب العمل من العوامل المذكورة . ولما كان من المستبعد ان يكون المشرع قد قصد اعفاء هذه الانواع من الدخل ضمن ما قصده من اعفاء الدخل الناتج عن الاعمال الزراعية بمقتضى احكام الفقرة (ك) من المادة الثامنة من قانون ضريبة الدخل رقم (١٢) لسنة ١٩٥٤ ، فانه من المستبعد ايضاً ان يكون قد قصد اعتبار الدخل من بدلات إيجار الاراضي الزراعية او اجر المثل ضمن الاعفاء المذكور .

امر دفاع رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٢ صادر بمقتضى المادة (٢ــد) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

بناء على تنسيب معالي وزير الداخلية وتأميناً للسلامة العامة آمر بنقل محطة البنزين الواقعة في مدخل محطة كهرباء بلدية حنين ومنشآتها الى مكان آخر توافق عليه الجهات الرسمية المختصة خلال (٤٥) يوماً من تاريخ نشر هذا الامر في الجريدة الرسمية .

1411/11/

رئيس اأوزراء وصفي التل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٥ الموافقة على قرار الاعفاء التالي الذي وضعهصاحبا المعالي وزير المالية ووزير الاقتصار الوطني بشكله التالي . –

١ – عملا بالصلاحية المخولة الينا بموجب المـــادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٢ قررنا اعفــــاء الكميات التالية من الحديد والحشب اللازمة لبناء مدرسة الطور للبنات التي تبرع السيد محمد ابراهيم غانمهاقامتها على نفقته الحاصة .

۲۳ متر مكعب من الخشب بقيمة (٤٥٠) دينارا ·

١٩ طن حديد بقيمة (٧٠٠) دينار .وذلكِ عن طريق البوندد

٢ – يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الحريدة الرسمية .

وزير الاقتصاد الوطني

وزير الماليسة عز الدين المفي

مجلس النقد الاردني

وفقاً لأحكام المادة ٢١ من قانون النقد الاردني ، القـــانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٩ ينشر البيان التالي عن موقف مجلس النقد الاردني كما هو بتاريخ ١٩٦٢/٩/٣٠ .

قيمة الاوراق النقدية والمسكوكات في التداول : ـــ

•			
	دینسار ار	ردني	دينـــار اردي
اوراق النقد	۲۰۸۷۷۲۰۰۲	4	
المسكوكات	۱۸۰ر۷۶۰		۲۳۰ ره ۱۸ کر ۲۰
صندوق احتياطي النقد			۲۰۰ر ۱۹۰ ر ۲۰۰ ج
وهو يتكون من : ـــ	ب ش 	ےع	
النقد تحت اليد والمودع في البنوك	Y 4	۱ ۲۱۱ م	۱۰
اذونات الخزينة البريطانية بسعر الكلفة	۹ –	י ודיינייי	ار۱۰
سندات مالية بسعر الكلفة بعد حسم الاحتياط	۸ ۳	/ ۲۲۱ر۱۱	ار ۹
		ـ ۳۲ ره ی	/ر۲۰
حساب واردات صندوق النقد			۲۸٤ر۸۷۵ ج
مسلاحظة :			
السندات المالية إلخاصة بصندوق احتياطي النقـــد : ـــ			
القيمسة الاسميسة : ،	r r		٠٠٠ر ١١٠٠٠ ج
سعبر الشراء: : : ،			۱۱۲ر۱۷۰ر۱۱ ج
سعرها بالسوق بتــــاريخ ٣٠/٩/٢٠			۱۰۲۰ ۱۳۲۲ ع
		-	
$a_{ij} = b a_{ij}^{-1} + a_{ij} = rac{1}{2}$.	Carlotte St.	sty is	
	Arriva Arriva	a	رئيس عجلس النقد الاردبي

قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩

امر اناطـــة

صادر عن معالي وزير الداخلية بمقتضى البند (ب) فقرة (١) من المادة التاسعة

اناكمال الدجاني - وزير الداخلية - استنادا الى الصلاحيات المخولة الي في البند (ب) من الفقرة (١) من المسلمة المسلمة المنشور في العدد ١٠٣٧ من الجريدة الرسمية الصادر في العدد ١٠٣٧ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٩٥٠/٨/١٦ ، وعملا بجميع الصلاحيات الاخرى المتعلقة بهذا الشأن قد امرت باناطة جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة الكائنية في المملكة الاردنية الهاشية التي تخص المدعو سعدى فضل قرمان بحارس املاك العدو . وبذلك اصبحت اموال المذكور منوطة بالحارس المذكور .

وزير الداخلية **كمال الدجاني**

تصحيح اخطاء

١ – ورد خطأ في البند الخامس من قرار الاستملاك المنشور على الصحيفة ١٣٨٦ من العدد ١٦٥٠ من الجريدة الرسمية
ان رقم القطعة (١٥٥) والصواب (٢٥٥) .

٢ - جاء تحت البند الثالث من تطبيق قانون تشجيع وتوجيه الصناعة المنشور على الصحيفة ١٤٩٩ من عـــدد ١٦٥٦
من الجريدة الرسمية عبارة (شركة الارز الاردنية) خطأ والصواب (شركة الازرار الاردنية).

883